الآثار الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بعد حرب 2015م

عبد الرحمن دبوان عبده عبد الله [1،*]
فاطمة عبد الوهاب عبد الله راجح [2]

الاستلام: 22/ 06 /2025
التحكيم: 23/ 08 /2025
القبول: 24/ 08 /2025

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 أستاذ العلوم الاقتصادية المساعد، كلية العلوم الادارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن
2 باحثة ماجستير، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن
* عنوان المراسلة: Ab.dabwan@ust.edu

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

الآثار الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بعد حرب 2015م

الملخص:

يُعد الاقتصاد اليمني اقتصاداً ريعياً، يعتمد بشكل رئيسي على النفط والغاز كمورد وحيد، في ظل ضعف شديد في البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية، ومع اندلاع الحرب في العام (2015م) تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، مما دفع الباحثين إلى دراسة وتحليل واقع الاقتصاد اليمني خلال فترة الحرب الممتدة بين عامي (2014–2024م)، بهدف فهم آثار الصراع في مؤشرات الاقتصاد الكلي والاجتماعي، واستكشاف سُبل التعافي وإعادة الإعمار.

اعتمدت الدراسة على تحليل مقارن بين مرحلتين زمنيتين (ما قبل الحرب وما بعدها)، باستخدام منهج وصفي مدعوم بتحليل سببي ومقارن، وذلك استناداً إلى بيانات رسمية وتقارير محلية ودولية، وركّز التحليل على عدد من المؤشرات الأساسية مثل (الناتج المحلي، والبطالة، والفقر، والنزوح، والتضخم)، في محاولة للإجابة عن سؤال محوري: ما مدى تأثير الحرب في الاقتصاد اليمني، وما التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، وما التحديات المستقبلية المحتملة في طريق إعادة الإعمار؟

أظهرت النتائج وجود تدهور حاد في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة للحرب، مما يعكس هشاشة البنية الاقتصادية، وتهديداً لاستقرار البلاد في المستقبل القريب، وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تهدف إلى تقديم حلول واقعية واستشرافية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، في سبيل بناء مرحلة جديدة أكثر استقراراً واستدامة.

الكلمات المفتاحية: ***الاقتصاد اليمنية، مؤشرات الاقتصاد الكلي، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تداعيات الحرب، التحديات المستقبلية***

Social Innovation in Yemen: Opportunities and Challenges

Abdulrahman Dabwan Abdo Abullah [1,*]
Fatima abdulwahab Abdullah rageh [2]

Abstract:

The Yemeni economy is fragile, relying mainly on oil and gas as its sole resource due to the severe weakness of its infrastructure and economic institutions. The outbreak of war in 2015 significantly worsened economic and social conditions, prompting researchers to study the Yemeni economy during the war (2014–2024). The aim was to understand the conflict's effects on macroeconomic and social indicators and to explore recovery and reconstruction strategies.

The study compared two time periods (pre- and post-war) using a descriptive approach supported by causal and comparative analyses based on official data and local and international reports. The analysis focused on key indicators such as GDP, unemployment, poverty, displacement, and inflation to answer a central question: What is the extent of the war's impact on the Yemeni economy? What are the economic and social repercussions? What are the potential future challenges on the road to reconstruction?

The results revealed a significant decline in most economic and social indicators, highlighting the vulnerability of the economic structure and posing a threat to the country's stability in the near future. The researchers developed a set of findings and recommendations aimed at providing realistic, forward-looking solutions on economic and social levels to build a more stable and sustainable future.

Keywords: *Yemeni economy, Macroeconomic indicators, Economic and social stability, War implications, Future challenges.*

[1] Assistant Professor of Economics, College of Administrative and Human Sciences, University of Science and Technology, Aden, Yemen
[1] Master's Thesis, University of Science and Technology, Aden, Yemen
* Corresponding Email Address: Ab.dabwan@ust.edu

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

المقدمة

أدى نشوب الحرب في اليمن في العام 2015م إلى دخول الاقتصاد اليمني في مرحلة معقدة من التدهور والانهيار التدريجي، وذلك يستدعي من صناع القرار والباحثين وضع الخطط والبرامج اللازمة للخروج من هذا الوضع المتردي، وعليه فقد تناول هذا البحث تأثير الحرب في الاقتصاد اليمني من خلال ثلاثة، تناول المحور الأول تقييم وضع الاقتصاد اليمني قبل الحرب، وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بينما خُصص محور الثاني لتحليل الآثار الاقتصادية للحرب، كما تناول المحور الثالث الآثار الاجتماعية للحرب، وكذا أهم سبل المعالجات للاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب، وفي ختام البحث تم استعراض أهم النتائج والتوصيات، مع الاعتماد على مجموعة متنوعة من المراجع والمصادر العربية والأجنبية.

مشكلة البحث:

على الرغم من تعدد التقارير والدراسات حول الوضع الإنساني في اليمن، لا تزال هناك فجوة واضحة في التحليل العلمي المتكامل الذي يتناول الآثار الاقتصادية الشاملة والمركبة للحرب، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أم على مستوى القطاعات الرئيسية، ومن هنا تنبع مشكلة البحث في التساؤل الجوهري الآتي:

ما الأثر الذي أحدثته الحرب في الاقتصاد اليمني منذ عام (2015م)، وكيف يمكن توصيف وتحليل تداعياتها الكلية والقطاعية والاجتماعية، واستشراف التحديات المستقبلية لإعادة الإعمار؟

وتنبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

1. كيف كان وضع الاقتصاد اليمني قبل اندلاع الحرب؟ وما أبرز سماته البنيوية؟
2. ما أبرز مظاهر التدهور الاقتصادي الكلي منذ بدء النزاع؟
3. كيف تأثرت القطاعات الرئيسية (الزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات) جراء الحرب؟
4. ما الآثار الاجتماعية غير المباشرة التي خلفها الانهيار الاقتصادي؟
5. ما أبرز التحديات التي ستواجه اليمن في مرحلة ما بعد الحرب، خصوصاً على صعيد إعادة الإعمار الاقتصادي؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث، ليس فقط لتحليل أبعاد الانهيار الاقتصادي، بل أيضاً لاستكشاف التداعيات الاجتماعية والإنسانية المترتبة عليه، وتلمس ملامح الطريق الطويل نحو التعافي وإعادة البناء.

أهداف البحث:

1. تقديم قراءة تحليلية مقارنة لمسار الاقتصاد اليمني قبل حرب2015م وبعد مضي عشر سنوات منها، متتبعاً أسبابه وتحولاته.
2. إفادة أصحاب القرار في البلد للخروج من هذه الأزمة، وإعادة الإعمار في ظل التحديات المركبة التي تواجه البلاد.
3. تقديم صورة واضحة للباحثين عن التداعيات المترتبة على الحرب.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا القطاعات المكونة للاقتصاد اليمني، مسنوداً بأسلوب الدراسات السببية المقارنة لأهم تلك المؤشرات والقطاعات، وذلك قبل الحرب وبعد حدوثها، خلال الفترة (2014-2024م).

الدراسات السابقة:

1. أشارت دراسة (الشجري، 2017م) المعنونة "أثر الحرب على بعض المتغيّرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني"(2015 ـ2017م) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة تراكمية بلغت 55٪، مع زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة 70٪ ليصل إلى 13.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفضت قيمة العملة بمعدل سنوي بلغ 66٪، وارتفعت المديونية لتصل إلى 128٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
2. وفي دراسة لمركز الجزيرة للدراسات بعنوان "التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات"، أوضحت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكمش بنسبة 45٪ بين عامي (2015 ـ 2019م)، وتراجعت الإيرادات العامة بنسبة 50٪ في السنة الأولى من الحرب، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3.577 دولاراً إلى 1.950 دولاراً (Al Jazeera Center for Studies, 2019).
3. أما دراسة "التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع" الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، فقد أظهرت أن خسارة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت نحو 47.1٪ خلال الفترة (2015 ـ 2018م)، وتراجعت الإيرادات العامة من 2.2 تريليون ريال يمني عام 2014م إلى900 مليار ريال عام 2016م، كما توقفت رواتب نسبة كبيرة من الموظفين .(Al Jazeera Center for Studies, 2018)
4. كما تناولت دراسة صادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمني بعنوان "تداعيات الحرب والحصار وآثارهما على الاقتصاد اليمني" انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 34.6٪ عام 2015م، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 532 دولاراً عام2010م إلى 239 دولاراً عام 2015م، مع الإشارة إلى الارتفاع الحاد في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي (Yemeni Center for Political and Strategic Studies, 2018).
5. في حين رصدت دراسة البنك الدولي (2022م) بعنوان "آثار الحرب على التنمية الاقتصادية والبشرية في اليمن" تراجع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 50٪ مقارنة بما قبل الحرب، وارتفاع مستويات الفقر إلى أكثر من 80٪ من السكان، بالإضافة إلى تفكك المؤسسات المالية والنقدية، وتوقف شبه كامل لقطاع النفط، مع تركيز التحليل على الأثر الإنساني للنزاع أكثر من التحليل القطاعي التفصيلي (World Bank, 2022).
6. دراسة (الأكوعي، عبد الله (2020م)، "تأثير النزاع المسلح على أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2014–2019م"، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية.

تعد من الدراسات المحلية القليلة التي استخدمت بيانات رسمية في تحليل الناتج المحلي والتضخم وسوق العمل، حيث أظهرت وجود علاقة طردية بين تصاعد العنف وتدهور المؤشرات الاقتصادية، ومن ميزاتها الجمع بين الوصف الإحصائي والتحليل التفسيري، رغم محدودية نطاق العينة الزمنية.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

7. "اقتصاد الحرب في اليمن (2021م)" - مركز صنعاء للدراسات.(Sana'a Center for Strategic Studies)

تناولت الدراسة هيكل اقتصاد الظل الذي تشكّل خلال الحرب، مثل اقتصاد السوق السوداء، والتهريب، وفرض الجبايات من قبل أطراف النزاع، وقدّمت تحليلًا نوعيًا عميقًا لتغير طبيعة الاقتصاد اليمني، مع تسليط الضوء على ممارسات اقتصادية غير رسمية أصبحت جزءًا من الواقع الاقتصادي اليومي.

وبناءً على ما سبق نلاحظ أن الدراسات السابقة تفتقر لمنظور تحليلي شامل يجمع بين البعد الكلي والجزئي، ومن هنا يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم معالجة وصفية تحليلية متكاملة للأثر الاقتصادي للحرب، تربط بين المؤشرات الكلية والأداء القطاعي، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، مع اعتماد بيانات حديثة حتى عام (2024م).

تقييم وضع الاقتصاد اليمني قبل الحرب وهيكلته (2014م)

الوضع الاقتصادي لليمن قبل الحرب (2014م)

كان الاقتصاد اليمني يعاني من ضعف واضح في بنيته الأساسية قبل الحرب، والأرقام والمؤشرات الاقتصادية تعكس ذلك الضعف، وفيما يلي عرض لتلك المؤشرات.

أولًا: ملامح الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لليمن في عام (2014م) نحو (37) مليار دولار (وفقًا لتعادل القوة الشرائية)، وهو رقم يبدو – للوهلة الأولى – معقولًا بالنسبة لدولة نامية، غير أن التحليل الهيكلي لهذا الناتج يكشف عن خلل عميق في تركيبة الاقتصاد، إذ كانت نحو (30٪) من قيمة هذا الناتج تأتي من قطاع النفط، وهو مورد ناضب ومتقلب بطبيعته، بينما كانت (70٪) من إيرادات الدولة تعتمد عليه بشكل كامل (صندوق النقد الدولي، تقرير اليمن، 2014م).

ثانيًا: معدلات الفقر:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع البنك الدولي (2014م) إلى أن أكثر من (4806٪) من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر، بل إن النسبة تجاوزت 70٪ في بعض المحافظات الريفية مثل حجة والحديدة، إذ بلغ متوسط دخل الفرد في عام (2014م) نحو (1,200 إلى 1,400) دولار سنويًا، وهو من أدنى المعدلات عربيًا، بل ويضع اليمن في مصاف الدول ذات الدخل المنخفض، بحسب صندوق النقد الدولي – تقرير اليمن (2014م).

ثالثًا: البطالة:

تشير التقديرات الرسمية إلى أن معدل البطالة قبيل الحرب بلغ (17-18٪)، بل تقدّرها تقارير دولية بنحو (25 إلى 35٪) في أوساط الشباب، (بحسب منظمة العمل الدولية ILO، 2014م، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، 2014م)، وبالرغم من أن أكثر من 70٪ من السكان تحت سن الثلاثين إلا أن غياب الاستثمار، وتقلص القطاع الخاص، وانكماش القطاع الحكومي أدى إلى تحوّل البطالة إلى تهديد وجودي، وليس مجرد أزمة اقتصادية (بحسب تقارير منظمة العمل الدولية ILO (2014م) ووزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، 2014م).

رابعًا: ميزان المدفوعات:

لقد كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري قبل الحرب، فقد سجل العجز التجاري (2.94) مليار دولارًا في العام (2011م)، مع اعتماد كبير على القروض الخارجية، كما تراجعت الاحتياطيات الأجنبية من (5.9) مليار دولار في العام (2010م) إلى (4.3) مليار دولار في العام (2011م)، كما بلغت الواردات اليمنية حوالي (10

إلى 12) مليار دولار سنوياً، بينما لم تتجاوز الصادرات غير النفطية سوى (1.5) مليار دولار، مما جعل الميزان التجاري في حالة عجز مزمن، وفقًا لتقارير الحسابات القومية الصادرة عن البنك المركزي اليمني (2012 ـ 2014م).

خامسًا: التضخم:

بلغ معدل التضخم السنوي نحو (11٪) في العام (2011م)، ثم انخفض تدريجياً ليصل إلى 502٪ في العام (2014م)، وفق بيانات صندوق النقد الدولي، لكن هذا الانخفاض الظاهري لم يكن نتيجة تحسن فعلي في الأداء الاقتصادي، بل بسبب تراجع الطلب الكلي وركود الأسواق، أما التضخم البنيوي، فظل قائمًا تغذّيه البيروقراطية، وضعف الإنتاج المحلي، واعتماد السوق على الواردات، في ظل هشاشة الرقابة على الأسعار، والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في اليمن قبل الحرب (2014م).

جدول (1) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في اليمن قبل الحرب (2014م)

المؤشر	القيمة/ النسبة
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	حوالي 36 مليار دولار أمريكي
مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية	أكثر من 70٪ من الإيرادات العامة
معدل البطالة	٪13.5
معدل التضخم	٪8.10
معدل الفقر	٪14
معدل الأمية	حوالي 35٪

المصدر: البنك الدولي (2014م).

من خلال الجدول السابق يتضح أن الاقتصاد اليمني كان يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، تمثلت في الاعتماد المفرط على قطاع النفط، إذ مثلت أكثر من 70٪ من الإيرادات العامة، مما أدى إلى غياب التنويع الاقتصادي، كما أن ارتفاع معدلات البطالة والفقر التي وصلت إلى (14٪) مما أدى إلى ضعف في خلق فرص العمل وتنمية رأس المال البشري، وسوء توزيع للثروة، وغياب سياسات فعالة للحد من الفقر وضعف البنية التحتية، هذه العوامل مجتمعة جعلت الاقتصاد اليمني هشًا وغير قادر على الصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية، وقد ساهمت هذه التحديات في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما مهد الطريق لتدهور أكبر بعد اندلاع الصراع في عام (2015م).

هيكل الاقتصاد اليمني قبل الحرب (2014م)

لم يكن هيكل الاقتصاد اليمني عنوانًا لاقتصاد منتج أو مستقر قبل الحرب، بل كان أشبه بجسد منهك تتنازع أطرافه قوى الشلل القطاعي والاعتماد الأحادي، وفيما يلي استعراض لوضع أهم القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي.

أولًا: قطاع النفط والغاز:

كان النفط يُشكّل حوالي (40٪) من الناتج المحلي الإجمالي و(70٪) من إيرادات الحكومة، و(90٪) من صادراتها تأتي من هذا القطاع، ما جعله الشريان الوحيد الذي يمد الاقتصاد بالموارد المالية، لكن إيرادات النفط تراجعت من (438) ألف برميل يوميًا في (2003م) إلى (270) ألف برميل يوميًا في (2010م) (وزارة النفط اليمنية، 2014م – البنك الدولي، Yemen Economic Monitoring Report, 2014)، بينما زاد الاستهلاك المحلي أكثر من ثلاث مرات خلال نفس الفترة، أي من (47) ألف برميل يوميًا في (2003م) إلى (157) ألف برميل يوميًا في (2010م)، (وزارة النفط والمعادن اليمنية، التقرير السنوي، 2011م)، كما أن تصدير النفط تراجع تقريباً من (340) ألف برميل يومياً في

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

(2003م) إلى (120) ألف برميل في (2010م)، بسبب نضوب الآبار وسوء الإدارة (بحسب تقارير وزارة النفط 2014م، البنك الدولي 2014م).

ثانيًا: قطاع الزراعة:

في بلد يشكل الريف فيه أكثر من (70٪)، كانت الزراعة مصدر عيش رئيسي لأكثر من نصف السكان، لكنها بالمفارقة لم تساهم بأكثر من (12-14٪) من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الزراعة اليمنية، 2014م)، هذا التناقض الجوهري يعكس قصورًا بنيويًا في بنية الاقتصاد، وعليه فإن الزراعة اليمنية بقيت محصورة في أساليب تقليدية، غير مؤهلة لمواكبة تحديات المناخ أو الندرة المائية، بينما التوسع في زراعة القات يستهلك أكثر من (30٪) من الموارد المائية الزراعية وفق بيانات وزارة الزراعة اليمنية.

ثالثًا: قطاع الخدمات:

رغم أن قطاع الخدمات شكّل ما بين (45٪ إلى 50٪) من الناتج المحلي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء اليمني، 2014م)، فإن معظمه كان عبارة عن خدمات روتينية حكومية، لا ترتبط بالإنتاج أو الابتكار، بل تعتمد على الإنفاق العام وتحريك الاستهلاك غير المنتج، بمعنى لم يكن هناك قطاع خدمات حديثة (مالية، ولوجستية، ورقمية) قادر على خلق وظائف عالية الكفاءة أو جذب استثمارات نوعية، وبالتالي كانت الخدمات تعكس ضعف الاقتصاد بدلًا من أن تكون محركًا للنمو الاقتصادي.

رابعًا: قطاع الصناعة:

أظهر قطاع الصناعة التحويلية بعض القيود، واقتصر في المقام الأول على تكرير النفط إلى جانب بعض المواد الخام، بما في ذلك الأسمنت، في حين أظهرت الصناعة التحويلية هشاشة كبيرة، فقد أسهمت بنحو (41.6٪) من الناتج المحلي وبشكل غير مستدام (UNIDO – Industrial Profile of Yemen, 2014)، والجدول التالي يوضح تلك النسب.

جدول (2) يوضح نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد اليمني في الناتج المحلي قبل الحرب

القطاع	نسبة المساهمة بالناتج المحلي
النفط والغاز	25 ـ 30٪
الزراعة	12 ـ 14٪
الصناعة التحويلية	أقل من 5٪
الخدمات	45 ـ 50٪

(الجهاز المركزي للإحصاء اليمني – بيانات الناتج المحلي 2014م).

هذا الهيكل يعكس غياب التنوع الاقتصادي، وتضخم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مقابل غياب المبادرات الإنتاجية الخاصة، فمن خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع نسبة مساهمة القطاعين (النفط والغاز، والخدمات) بنسبة (25-30٪ و45-50٪) على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي على حساب بقية القطاعات، كما أن عدم التوازن الجغرافي زاد من التهميش في مساهمة بعض القطاعات، فقد تراجعت مساهمة الصناعة التحويلية إلى أقل من (5٪) من الناتج المحلي، وكانت معظمها صناعات خفيفة استهلاكية موجهة للسوق المحلي، دون قدرة تنافسية خارجية.

الآثار الاقتصادية للحرب في اليمن (حتى 2024م)

امتدت آثار الحرب لعام 2015م لأكثر من (10) سنوات، مما أدى إلى تداعيات سلبية عالية على الاقتصاد اليمني، وهذا ما سيتناوله هذا الفصل توضيحًا وتحليلًا، وذلك من خلال مبحثين، حيث سيتناول المبحث الأول الآثار الكلية على الاقتصاد اليمني، وفي المبحث الثاني سيتعرض بالتحليل آثار الحرب في القطاعات الاقتصادية الرئيسة.

الآثار الكلية في الاقتصاد اليمني

أدخلت الحرب الدائرة منذ عام (2015م) الاقتصاد اليمني في حالة من الانهيار الشامل، انعكست مظاهره على كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية، لتتحول التحديات الاقتصادية الهيكلية التي كانت قائمة قبل الحرب إلى أزمات حادة وعميقة، وفيما يلي استعراض لأهم تلك الآثار:

أولاً: الانكماش الحاد للناتج المحلي الإجمالي:

انكمش الناتج المحلي بنسبة (54٪) خلال (10) سنوات من الحرب، حيث تراجع بالقيمة الفعلية من (43.23) مليار دولار في العام (2014م) إلى (18.95) مليار دولار في العام (2024م) (البنك الدولي)، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى (859) دولارًا فقط للفرد، أي أن اليمن خسر (54٪) من ناتجه المحلي للفرد خلال الحرب.

ثانياً: تفكك المالية العامة:

تشير التقديرات إلى انكماش النمو بنسبة (2٪) في عام (2023م)، بينما ظل التضخم مرتفعًا بسبب فقدان صادرات النفط التي كانت تمثل أكثر من نصف إيرادات الحكومة (4٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أدى ذلك إلى اتساع العجز المالي إلى (4.5٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2023)، مما زاد من الضغوط على الاحتياطيات وسعر الصرف. كما انخفضت الإيرادات الحكومية بأكثر من (80٪) مما استلزم انخفاضًا كبيرًا في الإنفاق العام من قبل الحكومة (البنك الدولي، 2023م).

ثالثاً: الانهيار النقدي والتضخم:

شهد الريال اليمني تدهورًا غير مسبوق في قيمته، حيث فقد أكثر من (600٪) من قوته الشرائية مقارنة بما قبل الحرب، لاسيما في المناطق الخاضعة للحكومة، أي من (215 ريال/ دولار عام 2014م إلى 1,650 ريال/ دولار عام 2024م) وفق بيانات البنك المركزي اليمني، وأدى ذلك إلى تضخم جامح، حيث قفز معدل التضخم السنوي إلى (45٪) في العام (2024م)، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة (500٪) مقارنة بفترة ما قبل الحرب (البنك المركزي اليمني، 2024م)، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للسكان، وانتشار الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، وفيما يلي جدول يبين الانهيار الحاد في قيمة الريال اليمني منذ بداية الحرب في العام (2015 حتى 2025م).

جدول (3) يوضح حجم انهيار قيمة الريال اليمني (2015 – 2025م)

السنة	سعر الدولار مقابل الريال
2015	215 ـ 280
2016	300
2017	370 ـ 510
2018	410 ـ 530
2019	500 ـ 600
2020	599 ـ 837
2021	750 ـ 1700
2022	670 ـ 1200
2023	1420 ـ 1520
2024	1750 ـ 2070
يناير 2025	2300

المصدر: البنك المركزي اليمني (Central Bank of Yemen, 2025).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

من خلال الجدول السابق يتضح أن انهيار الريال اليمني خلال العقد الماضي لم يكن مجرد تقلب مالي تقليدي، بل هو عرض مركب لأزمة بنيوية عميقة تضرب صميم الاقتصاد الوطني، فالعملة التي بدأت الحرب بقيمة (215 ريالًا للدولار الواحد) وجدت نفسها في العام (2025م) تتهاوى إلى قاع غير مسبوق عند أكثر من (2500 ريال)، أي أن القيمة الشرائية للريال تراجعت بأكثر من عشر مرات خلال عشر سنوات فقط، فقد بدأ التراجع في قيمة الريال اليمني عقب الحرب مباشرة، ثم تصاعد الانهيار لقيمته سنويًا تدريجيًا، مما سبب صعوبة كبيرة في السيطرة على الكتلة النقدية، حتى حصل الحدث الأبرز في العام 2020م، وذلك بظهور اقتصادين نقديين، ومع توفر الوديعة السعودية بمبلغ (3.2) مليار دولار في العامين 2018 و2023م، مما أدى إلى تحسن في قيمة العملة، في العام 2022م، إلا أنه أعقب ذلك انهيار لقيمة الريال حتى وصل أوجه في بداية العام 2025م ليصل قيمة الدولار الواحد حوالي (2300) ريال يمني.

رابعًا: الاحتياطيات الخارجية وميزان المدفوعات:

تآكلت احتياطيات النقد الأجنبي بشكل سريع خلال الحرب، حيث انخفضت الاحتياطيات الأجنبية من (5.1) مليار دولار (2014م) إلى (0.9) مليار دولار، أي ما يعادل أقل من شهرٍ من الواردات، (وفق بيانات صندوق النقد الدولي، 2023م)، وانعكس هذا التدهور على ميزان المدفوعات الذي بات يعاني من عجز مزمن، مع اعتماد متزايد على المساعدات الإنسانية وتحويلات المغتربين كمصادر رئيسية للعملات الأجنبية، فقد وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى (4.7) مليار دولار (2023م)، أي (68٪) من إجمالي الإنفاق، (البنك المركزي اليمني – بيانات مالية 2023م) (صندوق النقد الدولي، 2023م).

خامسًا: تفكك السوق الوطنية وتجزؤ السياسات الاقتصادية:

أدى الانقسام السياسي والعسكري إلى انقسام المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك البنك المركزي إلى سلطتين متنافستين (في صنعاء، وعدن)، مما أدى إلى ازدواجية في السياسات النقدية والمالية، وعليه فقد تجزأت السوق الداخلية إلى مناطق نفوذ متصارعة، وأصبحت حركة السلع والخدمات تخضع لضرائب وجبايات متعددة عند نقاط التفتيش، مما أضعف من الكفاءة الاقتصادية وأدى إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الكساد التجاري.

سادسًا: التدهور في مؤشرات التنمية البشرية:

أدى الانهيار الاقتصادي إلى تراجع كافة مؤشرات التنمية البشرية، حيث ارتفعت معدلات الفقر إلى أكثر من 80٪ من السكان، وبلغت معدلات البطالة مستويات كارثية، خصوصًا بين الشباب والنساء (وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP (2024م)، كما تفاقمت مظاهر سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، حيث أصبح أكثر من (17.3) مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وقرابة (6 ملايين) على بُعد خطوة من المجاعة (صندوق النقد الدولي، IMF (2023م)، والجدول الآتي يبين مقارنة بين أهم تلك المؤشرات قبل وبعد الحرب.

جدول (4): أهم المؤشرات في الاقتصاد الكلي قبل وبعد الحرب.

المؤشر	قبل الحرب (2014م)	أثناء الحرب (2023-2024م)
الناتج المحلي الإجمالي	43.23 مليار دولار	19.8 مليار دولار
التضخم السنوي	9.5٪	45٪
عجز ميزان المدفوعات	3.2 مليار دولار	4.7 مليار دولار
الاحتياطي النقدي	5.1 مليار دولار	0.9 مليار دولار

المصادر: البنك الدولي (2024م)، و(صندوق النقد العربي، 2024م).

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن هذه المؤشرات تأثرت سلبًا بشكل كبير، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي من (43.23) مليار دولار قبل الحرب، أي في العام (2014م) إلى (19.8) مليار دولار في العام (2024م)، بمعنى لم يعد يعادل سوى (44٪) فقط مما كان عليه قبل الحرب، كما أن نسبة التضخم ارتفعت بمعدل خمسة أضعاف، أي من (9.5٪ إلى 45٪) لنفس الفترة، وهذا ما يسمى بالتضخم الجامح، أما عجز ميزان المدفوعات فقد ارتفع من (3.2 مليار دولار قبل الحرب إلى 4.7 مليار دولار بعد عشر سنوات من الحرب، كما أن الاحتياطي النقدي انخفض من (5.1) مليار دولار قبل الحرب (2014م) إلى (0.9) مليار دولار فقط عام (2024م)، بمعنى أن الاحتياطيات لم تعد تكفي إلا لأقل من شهر من الواردات، مما عرّض الاقتصاد لصدمات خارجية.

آثار الحرب في القطاعات الاقتصادية الرئيسية

لقد تعمقت آثار الحرب في الاقتصاد اليمني إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث أعادت تشكيل ملامح النشاط الاقتصادي بشكل جذري، وقد تباينت حدة التأثر بين قطاع وآخر، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

أولًا: قطاع النفط:

توقّف إنتاجُ النفط بنسبة (80٪)، حيث انخفض من (259) ألف برميل/ يوم (2014م) إلى (51) ألف برميل/ يوم (2023م) (وفق تقرير EIA، 2024م)، وعليه فقدت اليمن حوالي (126) مليار دولار من عائدات النفط خلال (2015-2024م)، مع توقف (78٪) من المنشآت النفطية (مصفاة عدن، ومنصة مسيلة) عن العمل.

ثانيًا: قطاع الزراعة:

تضرر القطاع الزراعي - الذي كان مصدر دخل رئيسي لنحو (70٪) من السكان قبل الحرب - بشكل حاد، كما أن الحرب قد أدت إلى تدمير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك أنظمة الري، وشبكات النقل، والأسواق الزراعية المحلية، فقد دُمِّر نحو (45٪) من مشاريع الري (بحسب الفاو 2023م)، وفقدت اليمن (40٪) من الأراضي القابلة للزراعة بسبب الألغام، أما فيما يخص المدخلات الزراعية فقد انخفض استيراد البذور والأسمدة بنسبة (90٪)، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الغذائي إلى (35٪) من الاحتياجات (مقارنة بـ 75٪ قبل الحرب).

ثالثًا: قطاع الصناعة:

كان القطاع الصناعي محدودًا وهشًا حتى قبل الحرب، ومع اندلاع الصراع تعرض لضربات قاسية أدت إلى انهياره بشكل شبه كامل، حيث أغلقت آلاف المصانع الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا في مجالات (الأغذية، والنسيج، ومواد البناء)، إما بسبب الدمار المباشر أو انقطاع الكهرباء والوقود، أو فقدان الأسواق المحلية والإقليمية، وانخفض الناتج الصناعي بنحو (60-70٪) بحسب تقديرات البنك الدولي (2021م)، مع نزوح رأس المال إلى خارج البلاد وتآكل المهارات الصناعية، وأدى انهيار هذا القطاع إلى فقدان عدد ضخم من فرص العمل، وزيادة الاعتماد على السلع المستوردة.

رابعًا: قطاع التجارة والخدمات:

تضررت التجارة الخارجية بشدة نتيجة الحصار البحري والجوي، وانخفاض الصادرات النفطية وغير النفطية إلى أدنى مستوياتها، حيث تقلصت الواردات بشكل كبير، وأصبحت السلع الأساسية خاضعة لرسوم عبور متزايدة واحتكار التجار المرتبطين بأطراف النزاع، مما فاقم أزمة الغلاء وأدى إلى تفشي السوق السوداء.

أما قطاع الخدمات الذي يشمل (السياحة، والنقل، والمصارف، والتعليم الخاص) فقد تعرض لشلل شبه تام، حيث توقفت السياحة تماماً، وتعرضت شبكات النقل للتدمير، وانخفضت التحويلات المالية الرسمية بسبب انقسام النظام المصرفي، فيما لجأ المواطنون إلى القنوات غير الرسمية لنقل الأموال، مما زاد من ضعف القطاع المالي.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

خامسًا: القطاع المصرفي:

تعرض القطاع المصرفي لشح في السيولة، حيث انخفضت الودائع المصرفية بنسبة (68٪)، أي من (4.2 مليار دولار عام 2014م إلى 1.3 مليار دولار عام 2023م) وفق البنك المركزي اليمني، وتفكك النظام المالي، حيث أغلِق (62٪) من الفروع المصرفية، بينما تعمل (85٪) من المعاملات عبر تحويلات "الحوالات غير الرسمية"، مما يُهدد بانهيار كامل للنظام المصرفي، بالإضافة إلى ذلك تضخَّمت كمية النقود المعروضة بنسبة (400٪) منذ (2015م)، مع فقدان الثقة بالعملة المحلية كمخزنٍ للقيمة.

سادسًا: قطاع الطاقة:

تعرضت منشآت إنتاج وتوزيع الطاقة مثل محطات الكهرباء وخطوط أنابيب النفط والغاز لأضرار جسيمة، حيث توقف تصدير الغاز المسال كليًا، فيما تراجعت قدرة توليد الكهرباء إلى أقل من (20٪) من مستويات ما قبل الحرب (وفقًا لتقرير البنك الدولي، 2022م)، وأصبح الحصول على الكهرباء رفاهية نادرة، مما أثر سلبًا في كافة الأنشطة الاقتصادية، بدءًا من الزراعة وصولًا إلى الصناعة والخدمات الطبية والتعليمية.

وفيما يلي جدول يوضح آثار الحرب في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد اليمني مقارنة بما كان الوضع عليه قبل الحرب في العام (2014م):

الجدول (5): آثار الحرب في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

القطاع	قبل الحرب	أثناء الحرب
إنتاج النفط والغاز	259 ألف برميل/ يوم	51 ألف برميل/ يوم
تغطية الزراعة للاحتياجات الغذائية	75٪	35٪
ودائع القطاع المصرفي	4.2 مليار دولار	1.3 مليار دولار
السكان المحتاجون للمساعدات	16 مليون	24.1 مليون

المصادر: تقرير منظمة الفاو (2023م)، يونيسف (2024م).

يتضح من الجدول السابق أن القطاعات الاقتصادية اليمنية تأثرت بشدة نتيجة للحرب، فقد انخفض إنتاج النفط والغاز من (259) ألف برميل/ يوم قبل الحرب إلى (51) ألف برميل/ يوم في العام (2024م)، أي أصبح الإنتاج لا يعادل سوى (20٪) تقريبًا، وهذا أدى إلى خسائر مالية تقدر بحوالي (126) مليار دولار بين العامين (2015-2024م)، أما القطاع الزراعي فقد كان يغطي (75٪) من الاحتياجات الغذائية للسكان قبل الحرب لكنه لم يعد يغطي سوى (35٪) من الاحتياجات الغذائية في العام (2024م)، أي أن حوالي (17.4) مليون يمني أصبحوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفيما يتعلق بالودائع المصرفية فقد بلغت قبل الحرب حوالي (4.2) مليار دولار، لكنها انخفضت في العام (2024م) إلى حوالي (1.3) مليار دولار فقط، أما على الصعيد الإنساني فقد هناك حوالي (16) مليون نسمة بحاجة للمساعدات قبل الحرب، بينما ارتفع العدد حاليًا إلى حوالي (24.1) مليون بحاجة للمساعدات، وذلك مع وجود (50٪) من المنشآت الصحية مدمرة.

الآثار الاجتماعية للحرب في اليمن (حتى 2024م) وسبل المعالجة اقتصاديًا واجتماعيًا

تعاني اليمن من تداعيات اجتماعية سلبية كبيرة نتيجة الحرب المستمرة، وهذا أدى إلى حدوث انقسام اجتماعي كبير قد تمتد آثاره لفترة طويلة، وبالتالي سيتناول الفصل هذا الموضوع من خلال مبحثين، يتناول المبحث الأول آثار للحرب في الواقع الاجتماعي، بينما يستعرض المبحث الثاني أبرز التوجهات المستقبلية لإعادة الإعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي.

الآثار الاجتماعية للحرب:

شكّلت الحرب في اليمن منذ وقوعها عام (2015م) نقطة تحول كارثية، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي المباشر، بل تعدّت آثارها إلى النسيج الاجتماعي بأكمله، مولدة سلسلة من التغيرات العميقة والمركبة في المجتمع، ويمكن إيجاز هذه التأثيرات على النحو الآتي:

أولًا: تفكك النسيج الاجتماعي:

أدى استمرار الحرب وما رافقها من نزاعات مسلحة وصراعات مناطقية إلى تهتك الأواصر الاجتماعية التقليدية التي كانت تشكل عماد الهوية الوطنية، ونشأت أنماط من الانقسام المجتمعي على أسس طائفية ومناطقية، مما زاد من حالة الشك وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع، كما أسفر النزوح الداخلي الواسع عن تشريد (4.5) مليون يمني، أي بما يعادل (14٪ من السكان) (وفقًا للمفوضية السامية للاجئين، 2024م)، مما أدى إلى تشوُّه التركيبة السكانية واكتظاظ المدن الكبرى – كعدن - بنسبة (220٪) فوق طاقتها الاستيعابية.

ثانيًا: الفقر والبطالة وتدهور مستوى المعيشة:

تسببت الحرب في ارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، ووفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024م) يعيش (82٪) من اليمنيين تحت خط الفقر (أقل من 1.9 دولار يوميًا)، مقارنةً بـ (49٪) عام (2014م)، كما انخفضت قيمة الأجور الحقيقية بنسبة (70٪) بسبب التضخم، وتوقفت (90٪) من برامج الدعم الحكومي (كالدعم الغذائي والوقود)، وذلك بسبب انهيار شبكات الأمان الاجتماعي، كما يعتمد حوالي (80٪) من السكان (24.1) مليون نسمة على المساعدات، بينما يُعاني (2.2) مليون طفل من سوء التغذية الحاد، وفق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2024م)، وتفاقمت البطالة خصوصًا بين فئة الشباب حتى وصلت إلى (60٪) (وفقًا لمؤشر أوكسفام، 2023م)، وتعاني حوالي (64٪) من الأسر من فقرٍ مُركّب يشمل الجوانب (الغذائية، والصحية، والتعليمية).

ثالثًا: التعليم والصحة:

أغلقت آلاف المدارس والجامعات بسبب الدمار أو تم تحويلها إلى ملاجئ للنازحين، مما أدى إلى تعطيل العملية التعليمية لقرابة (3) ملايين طالب وطالبة (بحسب منظمة اليونسيف، 2022م)، كما فقد حوالي (4.5) مليون طفل فرصة التعليم، مع تدمير (27٪) من المدارس، مما أسفر عن نشوء جيل بلا مهارات، وغير قادر على المساهمة في إعادة الإعمار. أما القطاع الصحي، فقد شهد انهيارًا شبه كامل، حيث دُمِّرت حوالي (50٪) من المنشآت الصحية، وتوقفت العديد من المنشآت الطبية عن العمل بسبب نقص الكوادر والإمدادات الطبية، هذا الوضع جعل ملايين اليمنيين عرضة للأوبئة والمجاعة، كالكوليرا التي أصابت (2.5) مليون شخص منذ (2016م)، وفيما يأتي جدول يوضح أبرز تلك الآثار الاجتماعية للحرب:

الجدول (6): الآثار الاجتماعية للحرب حاليًا ومستقبلًا.

المؤشر	الوضع الحالي (2024م)	التداعيات المستقبلية
معدل الفقر في السكان	82٪	جيلٌ كاملٌ محاصرٌ في فخ الفقر متعدد الأبعاد.
النزوح الداخلي (مليون)	4.5	تشوُّه ديموغرافي يُهدد بفقدان 22٪ من الإنتاجية.
البطالة بين الشباب	60٪	ارتفاع الجريمة والهجرة غير الشرعية كمخارج وحيدة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

الأطفال خارج المدارس	4.5 مليون	خسارة جيلين من القوى العاملة الماهرة.

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2024)، المفوضية السامية للاجئين.

يتضح من الجدول السابق أن الآثار الاجتماعية للحرب في اليمن بلغت مستويات حرجة تنذر بتفكك البنية المجتمعية، فقد بلغ معدل الفقر نحو (82٪) من السكان، وهو بالغ الخطورة، كما أسفر النزوح الداخلي الذي تجاوز (4.5) مليون نازح عن نشوء تشوُّه ديموغرافي يُهدد بفقدان (22٪) من الطاقة الإنتاجية الوطنية، أما معدل البطالة بين الشباب فقد ارتفع إلى (60٪)، مما قد يتسبب في ارتفاع الجريمة والهجرة غير الشرعية كمخارج وحيدة، كما أن هناك (4.5) مليون طفل خارج المدارس، وهذه الآثار تحتاج جهداً عالياً للتغلب عليها وإعادة مسار العجلة الاجتماعية لمسارها الصحيح ولو تدريجياً.

التحديات المستقبلية لإعادة الإعمار:

رغم أن الحرب في اليمن لم تضع أوزارها بعد حتى الآن، فإن التفكير في مرحلة ما بعد النزاع بات ضرورة ملحة، خصوصاً أن حجم الدمار الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي الذي خلفته الحرب يجعل من عملية إعادة الإعمار مهمة معقدة ومتشابكة، وعليه يمكن تحديد أبرز تلك التحديات من وجهة نظر الباحثين على النحو الآتي:

أولاً: إعادة بناء البنية التحتية المتهالكة:

يُعد إصلاح البنية التحتية خطوة محورية في استراتيجية تعافي الاقتصاد اليمني، لاسيما في ظل الأضرار الجسيمة التي خلفتها الحرب، حيث تم فقدان مئات الآلف من الوظائف، وتدمير نصف المنشآت الصناعية، وأسهم هذا الانهيار في خلق اقتصاد موازٍ تحول فيه النظام المالي إلى سوق سوداء مُعولمة، وتقدر تكلفة إعادة الإعمار بنحو (178) مليار دولار (وفق تقديرات الأمم المتحدة، 2024م)، أي ما يعادل (9) أضعاف الناتج المحلي الحالي، في حين يتطلب إصلاح البنية التحتية الأساسية (طرق، وموانئ، وكهرباء) ما لا يقل عن (88) مليار دولار بحسب البنك الدولي (2025م).

ثانياً: إعادة بناء مؤسسات الدولة:

إن تآكل مؤسسات الدولة نتيجة الحرب يمثل عقبة رئيسية أمام جهود الإعمار، إذ لا يمكن تصور إعادة بناء ناجحة دون مؤسسات قادرة وفاعلة تتسم بالكفاءة والنزاهة، وتستلزم هذه العملية إصلاحاً جذرياً للمنظومة الإدارية، وإعادة تأهيل الكادر البشري، وتعزيز منظومة الحوكمة الرشيدة، بما يضمن بناء دولة قادرة على إدارة عملية الإعمار بكفاءة وعدالة (البنك الدولي، 2022م).

ثالثاً: إزالة الانقسام السياسي والاجتماعي:

يُعد الانقسام العميق الذي خلفته الحرب بين المكونات السياسية والاجتماعية واحداً من أكبر التحديات أمام إعادة الإعمار، فبدون توافق وطني شامل تظل جهود إعادة الإعمار معرضة للفشل أو التوظيف السياسي، ومن هنا تبرز أهمية المصالحة الوطنية، والحوار المجتمعي، وإعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة تضمن شمولية كافة الأطراف السياسية والاجتماعية (وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024م).

رابعاً: تعزيز مصادر التمويل وإدارة الموارد:

يتطلب الإعمار توفير مصادر تمويل ضخمة، سواء من خلال المساعدات الخارجية أم استقطاب الاستثمارات الأجنبية أم تفعيل الموارد المحلية، غير أن التحدي الأكبر يكمن في إدارة هذه الموارد بطريقة شفافة وعادلة تضمن عدم

تكرار أنماط الفساد وسوء الإدارة التي كانت سببًا في هشاشة الاقتصاد قبل الحرب، كما أن جذب الاستثمارات يتطلب خلق بيئة آمنة ومستقرة على الصعيدين السياسي والقانوني (منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، 2022م).

خامسًا: إعادة تأهيل رأس المال البشري:

فقد اليمن خلال سنوات الحرب جزءًا كبيرًا من رأسماله البشري، نتيجة للهجرة، والدمار التعليمي، وتدهور الخدمات الصحية، فإعادة الإعمار لا تقتصر على الحجارة والإسمنت، بل تتطلب أيضًا الاستثمار في الإنسان عبر برامج واسعة لإعادة تأهيل الكفاءات، وتطوير التعليم والتدريب المهني، وبناء جيل جديد قادر على قيادة مرحلة البناء والتنمية (منظمة اليونسكو، 2022م).

سادسًا: معالجة المخاطر البيئية والتنموية:

هناك العديد من التحديات البيئية الخطيرة التي تفاقمت بفعل الحرب، مثل تلوث المياه، وتدهور الأراضي الزراعية، وانعدام الأمن الغذائي، وهذا يتطلب أن تستند عمليات الإعمار إلى رؤية تنموية شاملة تدمج بين أهداف التنمية المستدامة، ومتطلبات بناء اقتصاد متنوع ومقاوم للأزمات.(FAO, 2023)

سابعًا: التنويعُ الاقتصادي:

تظهر المؤشرات أن النفط ما زال يُشكِّلُ (32٪) من الناتج المحلي لعام (2024م) رغم تراجع إنتاجه، بينما لا يساهم قطاعا الزراعة والصناعة بأكثر من (11٪) من الناتج مقارنةً بـ (19٪) قبل الحرب، وذلك يؤكد ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وتطوير القطاعات الإنتاجية (صندوق النقد الدولي، 2024م).

ثامنًا: الاستثمار في القطاعات الواعدة:

يمكن للطاقة المتجددة والثروة السمكية أن تشكلا رافعتين اقتصاديتين رئيسيتين، إذ تقدر القدرة الكامنة للطاقة الشمسية بحوالي (6000) ميجاوات، بينما قد تصل عائدات الثروة السمكية إلى (3) مليارات دولار سنويًا في حال تطوير البنية التحتية الساحلية (وفق تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، 2023م).

تاسعًا: إصلاحٌ مؤسسيٌّ جذريٌّ:

إن خفض الفساد المالي بنسبة (50٪) قد يُعيد (2.1) مليار دولار سنويًا لخزينة الدولة بحسب مؤشر الشفافية الدولية، بينما قد يساهم تطوير النظام الضريبي في تقليص (34٪) من العجز المالي بحسب صندوق النقد العربي (2024م)، والجدول الآتي يوضح أهم المجالات التي لابد من إصلاحها كأولويات لإعادة البناء والتعافي للاقتصاد اليمني، والتكلفة التقديرية لإعادة الإعمار:

الجدول (7): مجالات الإصلاح وتكلفة إعادة الإعمار المستقبلية

المجال	التكلفة التقديرية	التحديات الرئيسية
البنية التحتية	88 مليار دولار	نقص التمويل المحلي والدولي
القطاع الصحي	3.2 مليار دولار	استمرار تفشي الأوبئة (الكوليرا، الحصبة)
التنويع الاقتصادي	12 مليار دولار (سنوياً)	مقاومة النخب الاقتصادية للإصلاح
الطاقة المتجددة	6,000 ميجاوات (هدف 2030)	غياب الإطار التشريعي الجاذب للاستثمار

المصادر: البنك الدولي (2025م)، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لابد جملة من المعالجات اللازمة، أولها إعادة تأهيل البنية التحتية للهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلد، والعمل على التنويع الاقتصادي، والاهتمام بالقطاع الصحي والتعليمي وقطاع الطاقة كأولوية قصوى، حيث يتطلب ذلك مئات المليارات من الدولارات، وهذا يستلزم تمويلًا كبيرًا سواء كان داخليًا أم خارجيًا، كما يتطلب ذلك مدىً زمنيًا طويلًا، وخططًا جادة للخروج من هذه الأزمة.

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

في ختام هذا البحث ومن خلال إبراز وتحليل الواقع لاقتصادي اليمني قبل الحرب وبعد حدوثها في العام (2015م) واستمرارها حتى كتابته، فقد أمكن للباحثين التوصل للعديد من النتائج التي كان أبرزها:

1. بالنسبة لدراسة وتحليل الوضع الاقتصادي قبل نشوب الحرب في العام (2015م) فقد كشفت المؤشرات الاقتصادية الكلية عن هشاشة بالغة وبوادر أزمات متراكمة هددت استقرار البلاد حينها، حيث تمثلت بالآتي:
   أ. الناتج المحلي الإجمالي كان يعاني من خلل عميق في تركيبة الاقتصاد، فقد كانت نحو (30٪) من قيمته تأتي من قطاع النفط فقط، وهو مورد ناضب ومتقلب بطبيعته.
   ب. إن أكثر من (48.6٪) من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر، بل إن النسبة كانت تتجاوز (70٪) في بعض المحافظات الريفية مثل حجة والحديدة.
   ج. بلغ معدل البطالة قبيل الحرب (17- 18٪)، بل ربما كانت أعلى بكثير، حيث تقدّرها تقارير دولية بنحو (25-35٪) في أوساط الشباب، وهذه معدلات عالية جداً.
   د. بلغ العجز التجاري (2.94) مليار دولار عام (2011م)، مع اعتماد كبير على القروض الخارجية، كما تراجعت الاحتياطيات الأجنبية من (5.9) مليار دولار (2010م) إلى (4.3) مليار دولار (2011م).
   ه. بلغ معدل التضخم السنوي نحو (11٪) في عام (2011م)، ثم انخفض تدريجيًا ليصل إلى (5.2) في عام (2014م)، وهذا الانخفاض الظاهري لم يكن نتيجة تحسن فعلي في الأداء الاقتصادي، بل بسبب تراجع الطلب الكلي وركود الأسواق.
2. أوضح البحث غياب التنوع الاقتصادي قبل الحرب، وتضخم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد كانت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي كما يأتي:
   أ. كانت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز تتراوح بين (25-30٪)، وهي نسبة عالية وغير مأمونة نظرًا لنضوب هذا المورد وتقلبات أسعاره عالميًا.
   ب. نسبة قطاع الزراعة تتراوح بين (12- 14٪)، وهو قطاع كثيف العمالة، ضعيف الإنتاجية، وهي مساهمة بسيطة في بلد يشكل الريف أكثر من (70٪) من جغرافيته السكانية.
   ج. تراجعت مساهمة الصناعة التحويلية إلى أقل من (5٪) من الناتج المحلي، وكانت معظمها صناعات خفيفة استهلاكية موجهة للسوق المحلي، دون قدرة تنافسية خارجية.
   د. أما قطاع الخدمات فقد تراوحت نسبة مساهمته بين (45-50٪)، وهي مساهمة ريعية تعتمد أساسًا على الدولة.
3. أظهرت النتائج أن الآثار الكلية للحرب في الاقتصاد اليمني كانت عميقة، مما أدى إلى تراجع المؤشرات الكلية، وأبرز تلك الآثار ما يأتي:

أ. تراجع الناتج المحلي الإجمالي من (43.23) مليار دولار في العام (2014م) إلى (19.8) مليار دولار في (2023م)، بمعنى أنه فقد نصف قيمته خلال تلك الفترة.

ب. تسببت الحرب في تدمير (68٪) من البنى التحتية الإنتاجية (منشآت نفطية، ومصانع، وموانئ)، وانخفاض الإنتاجية بنسبة (72٪) بسبب انهيار سلاسل التوريد.

ج. تراجعت الإيرادات الحكومية بأكثر من (80٪) نتيجة توقف صادرات النفط والغاز، وتقلص النشاط الاقتصادي الداخلي، مما اضطر الحكومة إلى تقليص إنفاقها العام، مما أدى إلى توقف دفع الرواتب لنحو مليون موظف حكومي.

د. فقد الريال اليمني أكثر من (400٪) من قوته الشرائية مقارنة بما قبل الحرب، لاسيما في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية، أي من 215 ريال/ دولار عام (2014م) إلى 1,650 ريال/ دولار عام 2024م).

ه. وصلت نسبة التضخم السنوي إلى (45٪) في العام (2024م)، وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة (500٪) مقارنة بفترة ما قبل الحرب، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، وانتشار الفقر، وانعدام الأمن الغذائي.

و. انخفضت الاحتياطيات الأجنبية من (5.1) مليار دولار في العام (2014م) إلى (0.9) مليار دولار في (2023م)، أي ما يعادل أقل من شهرٍ من الواردات.

ز. وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى (4.7) مليار دولار في (2023م)، أي (68٪) من إجمالي الإنفاق.

ح. أدى الانقسام السياسي والعسكري إلى انقسام المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك البنك المركزي، إلى سلطتين متنافستين (في صنعاء وعدن)، مما أدى إلى ازدواجية في السياسات النقدية والمالية.

4. أثرت الحرب في القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث أعادت تشكيل ملامح النشاط الاقتصادي بشكل جذري، وتباينت حدة التأثر بين قطاع وآخر كالآتي:

أ. توقّف إنتاجُ النفط بنسبة (80٪)، حيث انخفض من (259) ألف برميل/ يوم في (2014م) إلى (51) ألف برميل/ يوم (2023م)، بمعنى فقدت اليمن حوالي (126) مليار دولار من عائدات النفط خلال (2015-2024م)، مع توقف (78٪) من المنشآت النفطية (مصفاة عدن، ومنصة مسيلة) عن العمل.

ب. كانت الزراعة تغطي (75٪) من الاحتياجات الغذائية قبل الحرب، بينما تقلص الرقم بعد عشر سنوات من الحرب إلى حوالي النصف (35٪) من الاحتياجات الغذائية فقط، وهذا يعني أن (17.4) مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

ج. انخفض الناتج الصناعي بنحو (60-70٪)، مع نزوح رأس المال إلى خارج البلاد وتآكل المهارات الصناعية، مما أدى إلى فقدان عدد كبير من فرص العمل.

د. تضررت التجارة الخارجية بشدة، وانخفضت الصادرات النفطية وغير النفطية إلى أدنى مستوياتها، كما تقلصت الواردات بشكل كبير، وأصبحت السلع الأساسية خاضعة لرسوم عبور متزايدة واحتكار التجار المرتبطين بأطراف النزاع، مما فاقم أزمة الغلاء وأدى إلى تفشي السوق السوداء.

ه. أما قطاع الخدمات بما يشمله من (السياحة، والنقل، والمصارف، والتعليم الخاص) فقد أصيب بالشلل الكامل تقريباً حيث توقفت السياحة تماماً، وتعرضت شبكات النقل للتدمير.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

و. تعرض القطاع المصرفي إلى شح في السيولة، حيث انكمشت الودائع المصرفية بنسبة (68٪)، أي (من 4.2 مليار دولار عام 2014م إلى 1.3 مليار دولار عام 2023م)، وتفكك النظام المالي، حيث أغلق (62٪) من الفروع المصرفية، بينما تحولت حوالي (85٪) من المعاملات إلى نظام "الحوالات غير الرسمية"، وبالتالي تضخّم عرض النقود بنسبة (400٪) منذ العام (2015م).

ز. تعرضت منشآت إنتاج وتوزيع الطاقة - بما في ذلك محطات الكهرباء وخطوط أنابيب النفط والغاز- لأضرار جسيمة، فقد توقف تصدير الغاز المسال كليًا، فيما تراجعت قدرة توليد الكهرباء إلى أقل من (20٪) مقارنة بما قبل الحرب.

5. على الصعيد الاجتماعي فقد سببت الحرب هزات اجتماعية مؤثرة كان لها تداعياتها العميقة، وأبرز تلك التداعيات ما يأتي:

أ. نشأت أنماط من الانقسام المجتمعي على أسس طائفية ومناطقية، ما عزز حالة الشك وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع.

ب. أدى النزوح الداخلي الواسع إلى تشرّد ونزوح (4.5) مليون يمني، أي ما يعادل (14٪ من السكان)، مما أدى إلى تشوّه التركيبة السكانية، واكتظاظ المدن الكبرى (كعدن) بنسبة (220٪) فوق طاقتها الاستيعابية.

ج. ارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يعيش (82٪) من اليمنيين حاليًا تحت خط الفقر (أقل من 1.9 دولار يوميًا)، مقارنةً بـ (49٪) عام (2014م).

د. تسببت الحرب بضعف القوة الشرائية للمواطنين، حيث انخفضت قيمة الأجور الحقيقية بنسبة (70٪) بسبب التضخم، وتوقفت (90٪) من برامج الدعم الحكومي (كالدعم الغذائي والوقود)، وذلك بسبب انهيار شبكات الأمان الاجتماعي.

ه. ارتفعت البطالة بين الشباب إلى ما يقارب (60٪)، وهذا معدل كارثي قد يؤدى إلى ارتفاع الجريمة والهجرة غير الشرعية كمخارج وحيدة.

و. أدت الحرب إلى تعطيل العملية التعليمية لقرابة (3) ملايين طالب وطالبة، كما فقد (4.5) مليون طفل فرصة التعليم، مع تدمير (27٪) من المدارس.

ز. تم تدمير (50٪) من المنشآت الصحية، وتوقفت كثير من المنشآت الطبية عن العمل بسبب نقص الكوادر والإمدادات الطبية، مما جعل ملايين اليمنيين عرضة للأوبئة والمجاعة (كالكوليرا التي أصابت 2.5 مليون منذ 2016م).

6. إن تكلفة إعادة بناء الاقتصاد اليمني تقدر بمبالغ كبيرة جداً تبلغ مئات المليارات من الدولارات، تتمثل أهمها بالآتي:

أ. تكلفة الإعمار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في اليمن تقدر بحوالي (178) مليار دولار، أي (9) أضعاف الناتج المحلي الحالي.

ب. أما إصلاح البنية التحتية (طرق، وموانئ، وكهرباء) فقد تحتاج إلى (88) مليار دولار، حيث يُشكّل قطاع الطاقة لوحده (40٪) من التكلفة، بسبب تدمير (85٪) من محطات الكهرباء.

ج. أوضح البحث أن إصلاح القطاع الصحي يستلزم حوالي (3.2) مليار دولار.

د. أوضح البحث أن التنويع الاقتصادي يتطلب حوالي (12) مليار دولار سنويًا.

ثانيًا: التوصيات:

بعد اكتمال البحث يمكن إجمال التوصيات اللازمة كالآتي:

1. **لابد من ترميم الثقة الاجتماعية، وإصلاح المؤسسات الحكومية، وإعادة توجيه الاقتصاد نحو مسار تنموي مستدام يشمل إعادة بناء البنية التحتية المتهالكة للاقتصاد اليمني.**
2. **العمل على عقد مؤتمر حوار اقتصادي، يتضمن دراسة وتشخيص مشكلات الاقتصاد اليمني المترتبة على الحرب، وصولًا إلى بناء استراتيجية وطنية شاملة للإصلاح الاقتصادي.**
3. **الإصلاح الجذري للمنظومة الإدارية، وإعادة تأهيل الكادر البشري، وتعزيز منظومة الحوكمة الرشيدة، بما يضمن بناء دولة قادرة على إدارة عملية الإعمار بكفاءة وعدالة.**
4. **العمل على بناء خطة دقيقة لإنجاز سلسلة من الإجراءات النقدية والمالية، التي تساهم في عمليات التعافي الاقتصادي، وتقليص التضخم، والحدّ من البطالة، وتحسين ميزان المدفوعات.**
5. **العمل على إزالة الانقسام السياسي والاجتماعي، وذلك بتحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة تضمن شمولية كافة الأطراف السياسية والاجتماعية.**
6. **تعزيز مصادر التمويل وإدارة الموارد، وذلك بتوفير مصادر تمويل ضخمة، سواء من خلال المساعدات الخارجية أم استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتفعيل الموارد المحلية.**
7. **الترشيد في الإنفاق الحكومي، وحصره على البنود الضرورية، ومراجعة وإصلاح جودة ونزاهة عملياته وآلياته وإجراءاته الضرورية.**
8. **إعادة تأهيل رأس المال البشري، عبر برامج واسعة لإعادة تأهيل الكفاءات، وتطوير التعليم والتدريب المهني، وبناء جيل جديد قادر على قيادة مرحلة البناء والتنمية.**
9. **تنويع مصادر الدخل، وذلك بالاستفادة من موارد البلد بشكل عام، بالإضافة إلى التركيز على أنشطة تحقيق الاستدامة المالية.**
10. **العمل على وضع خطة وطنية لزيادة مساعدات المانحين الخارجيين، تشمل دراسات جدوى عملية لاستيعاب تلك المنح والمساعدات الخارجية، طبقًا لمعايير الشفافية والنزاهة والكفاءة.**
11. **تنشيط الاستثمار في القطاعات الواعدة، كالأسماك والتعدين والزراعة والطاقة المتجددة والسياحة والصناعات التحويلية، والعمل على خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة المشجعة، وتشجيع المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص.**
12. **العمل على إيجاد إصلاح مؤسسي جذري يعمل على تخفيض الفساد المالي تدريجيًا، وتطوير نظام ضريبي حديث وفعال.**
13. **التركيز على إصلاح وتطوير قطاع التعليم والصحة، ورفع جودتهما وكفاءتهما ومخرجاتهما بصورة تلبي متطلبات سوق العمل وبيئته الصحية المناسبة.**
14. **العمل على دعم برامج الحماية الاجتماعية، مثل صندوق الرعاية الاجتماعية، والعمل على إيجاد برامج مماثلة تعمل على الحد من الفقر وإحداث تنمية مجتمعية شاملة.**
15. **وضع خطة وطنية مناسبة تعمل على إعادة صادرات النفط والغاز، وتطوير هذا القطاع لإعادة الثقة بالاقتصاد الوطني تدريجيًا، وتمويل عجز الموازنة بشكل أساسي.**

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096

16. العمل على إصلاح القطاع المصرفي، والمبادرة من قبل الحكومة بتفعيل الإجراءات التي كانت قد بدأتها في توحيد شبكة التعامل النقدية عبر البنك المركزي في عدن، وإلغاء إجراءات مركزي صنعاء.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

أوكسفام .(Oxfam). (2023). *مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في اليمن*.

اقتصاد الحرب في اليمن. (2021 .(*مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية*.Sana'a Center for Strategic Studies .

الأكوعي، ع. (2020). تأثير النزاع المسلح على أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2014–2019 .*مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية*،21(2)، 133.158–

البنك المركزي اليمني. (2023 .(*تقارير الحسابات المالية والنقدية*.

الجهاز المركزي للإحصاء اليمني. (2014 .(*الحسابات القومية السنوية*.

الشجري، ع. م. ص. (2017). أثر الحرب على بعض المتغيّرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني (2015–2017 .(*المجلة العلمية، جامعة إقليم سبأ*، (3)، 77.101–

عبد الله، ن. (2019). انعكاسات الحرب على قطاع الزراعة في اليمن .*مجلة دراسات يمنية*، 15(1)، 92.117–

فاو (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة). (2023 .(*تقرير الأمن الغذائي في اليمن*.

مركز الجزيرة للدراسات. (2019 .(*التكلفة الاقتصادية للحرب في اليمن وأثرها على أطراف الصراع*.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمني. (2018 .(*تداعيات الحرب والحصار على الاقتصاد اليمني*.

منظمة العمل الدولية .(ILO). (2014). *تحديات سوق العمل في اليمن*.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية. (2014 .(*مؤشرات سوق العمل والتنمية البشرية*.

وزارة الزراعة والري اليمنية. (2014 .(*الإحصاء الزراعي السنوي*.

وزارة النفط والمعادن اليمنية. (2011 .(*التقرير السنوي لقطاع النفط والغاز*.

يونيسف .(UNICEF). (2022). *الوضع الإنساني للأطفال في اليمن*.

المراجع الأجنبية

Baldwin, D. A. (1985). *Economic statecraft.* Princeton University Press.

Ballentine, K., & Sherman, J. (2003). *The political economy of armed conflict: Beyond greed and grievance.* Lynne Rienner Publishers.

Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. *Oxford Economic Papers, 56*(4), 563–595.

Goodhand, J. (2001). Violent conflict, poverty and chronic poverty. *CPRC Working Paper, 6.*

Hirschman, A. O. (1945). *National power and the structure of foreign trade.* University of California Press.

International Monetary Fund (IMF). (2014). *Republic of Yemen: Selected issues and statistical appendix.* (IMF Country Report No. 14/xx). IMF.

International Monetary Fund (IMF). (2023). *Yemen: Economic outlook.* Retrieved from https://www.imf.org

International Renewable Energy Agency (IRENA). (2023). *Yemen energy transition outlook.* IRENA.

Miller, J. (2007). The black economy and hyperinflation: Lessons from Lebanon. *Middle East Economic Review.*

Putnam, R. D. (2000). *Bowling alone: The collapse and revival of American community.* Simon & Schuster.

United Nations Development Programme (UNDP). (2021). *Assessing the impact of war on development in Yemen.*Retrieved from https://www.undp.org

United Nations Development Programme (UNDP). (2024). *Socio-economic effects of conflict in Yemen.* UNDP.

World Bank. (2022). *Yemen: Development challenges in a conflict-affected state.* Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2024). *Yemen economic update.* Washington, DC: World Bank.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3096